

عامر كاتبه | Amer Katbeh*

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين دراسات التحول الديمقراطي ودراسات الأوتوقراطية: استعراض الأدبيات والتأملات النظرية قبل الثورات العربية وبعدها

The MENA Region between Democratization and Autocracy
Studies: Literature Review and Theoretical Reflections before and
after the Arab Uprisings

* باحث دكتوراه، معهد العلوم السياسية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية والتربية، جامعة أوتو فون-غريكي، ماغديبورغ، ألمانيا.
Doctoral Student, Institute of Political Science, Faculty of Humanities, Social Science and Education, Otto von Guericke University,
Magdeburg, Germany.
Email: amer.katbeh@gmail.com

مقدمة

علم الانتقال⁽³⁾ Transitology - قد شرعوا في دراسة وتقييم التحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي الدراسات المقارنة لمعظم دول العالم، كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد حُلَّت ودُرست غالبًا من خلال عدسة قريبا أو بعدها عن الديمقراطية على مستوى مقياس عالمي للتحوّل الديمقراطي. وفي قياسات النجاح والفشل، استند الباحثون⁽⁴⁾ إلى معايير قياسية، معتمدين اعتمادًا أساسيًا على الديمقراطية الدستورية⁽⁵⁾ الليبرالية واللبلة الاقتصادية (الاقتصاد القائم على السوق المفتوحة)⁽⁶⁾. هيمن نموذج التحوّل الديمقراطي هذا على المقاربة التحليلية لدراسة السياسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واستكشافها، متأثرة تأثرًا واضحًا بهيمنة

لطالما كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا موضوعًا بحثيًا مهمًا لكثير من الباحثين في حقل العلوم السياسية والدراسات المنطقية، وقد زاد الاهتمام بهذا الموضوع كثيرًا بعد الثورات العربية في عامي 2010 و2011. خلال العقود الثلاثة الماضية، كان استكشاف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحثيًا يجري في الغالب إما في نطاق دراسات التحوّل الديمقراطي أو دراسات الأوتوقراطية، ويأتي هذا متأثرًا على نحو بعيد بهيمنة الكتلة الغربية المتزايدة على السياسة العالمية وبالترويج المباشر للديمقراطية الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في المنطقة. وبعد الثورات العربية، تغيّر نطاق التحليل تغييرًا بسيطًا. بل منحت الثورات العربية الباحثين لحظة مراجعة ليتأملوا ما يقومون به. وعلى الرغم من ذلك، استمرت بعض الدراسات في استخدام الأتماط السابقة نفسها (أي نموذج الأوتوقراطية مقابل الديمقراطية) أو أنها اتبعت مقاربة اختزالية في شرح التطورات في المنطقة. وما زالت الأبحاث حول منطقة الشرق الأوسط عامة إلى حد بعيد، وتتبع نموذج التحليل من أعلى إلى أسفل، متأثرة بالهيمنة المتواصلة للقوى الخارجية (الغربية أساسًا) على السياسة المحلية؛ ما يدفعها إلى تناول القضايا المتعلقة بمصالح الفاعلين الخارجيين أكثر من تناول حاجات الناس المدروسين ومصالحهم.

3 دراسات/ علم الانتقال: حقل أكاديمي يدرس الفترة الزمنية بين نظام سياسي وآخر. يجب العلم بأن تركيز هذا الحقل كان أساسًا على دراسة الانتقال من الأنظمة السلطوية إلى الأنظمة الديمقراطية، وأنه غالبًا ما يُنظر إليه على أنه فرع من دراسات التحوّل الديمقراطي. من بين الأعمال المؤثرة في هذا المجال من الدراسة العمل المؤسس لغوليميرو أودونيل وفيليب شميت ولورانس واينتهيد. Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead, *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives* (Baltimore/ London: The Johns Hopkins University Press, 1986).

4 من خلال تقديم لمحة عامة عن حالة الديمقراطية في العالم، صُنفت كل دولة بحسب الأنواع المختلفة للنظم: ديمقراطي أو شبه سلطوي أو سلطوي. من الأمثلة المهمة على مؤشرات الديمقراطية هذه: "حرية العالم" الصادرة عن مركز فريدم هاوس و"مؤشر الديمقراطية" لوحدة الاستخبارات الاقتصادية وتقرير "بوليتي الرابع" لمركز السلام المنهجي و"مؤشر الانتقال" لمؤسسة برتلسمان (BTI) و"مقياس الديمقراطية العربي" لمبادرة الإصلاح العربي التي تركز فقط على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ينظر أيضًا:

Larry Diamond, "Elections without Democracy: Thinking about Hybrid Regimes," *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (2002), pp. 21-35; Daniel Brumberg, "Liberalization versus Democracy: Understanding Arab Political Reform," *Carnegie Endowment Working Papers, Middle East Series*, no. 37 (2003).

5 تُعرّف الديمقراطية الدستورية الليبرالية عمومًا بأنها "نظام سياسي لا يتميّز فقط بالانتخابات الحرة والنزيهة، بل يتسم أيضًا بسيادة القانون والفصل بين السلطات وحماية الحريات الأساسية في التعبير والتجمع والدين والملكية".

Fareed Zakaria, "The Rise of Illiberal Democracy," *Foreign Affairs*, vol. 76, no. 6 (November/December 1997), p. 22.

نظرًا إلى أن الانتخابات وحدها لم تكن كافية لاعتبار النظام ديمقراطيًا، فإن مفهوم روبرت دال عن "التعددية/ البولياركية"، والذي يتجاوز الانتخابات ويركز على مبادئ الشمول الحقيقي والتنافس، أصبح المرجع لتعريف الديمقراطية في علم الانتقال.

Jannis Grimm, "Mapping Change in the Arab World: Insights from Transition Theory and Middle East Studies," *Working Paper, Middle East and Africa Division, Institute for International and Security Affairs*, no 1 (2013), p. 4.

على سبيل المثال، قيسست جودة الديمقراطية في مؤشر الديمقراطية، بناءً على محددات أخرى مثل العملية الانتخابية والتعددية والحريات المدنية وعمل الحكومة والمشاركة السياسية والثقافة السياسية.

The Economist Intelligence Unit, *Democracy Index 2017, Free Speech Under Attack*, accessed on 20/1/2020, at: <https://bit.ly/3t0szCu>

6 تتضمن اللبلة الاقتصادية عمومًا "جهودًا لتقليل الدور الاقتصادي للدولة، والاعتماد أكثر على الأسواق لتخصيص السلع وخصخصة مؤسسات الدولة وإلغاء القوانين الحكومية ومتطلبات الترخيص والمعونات، وتقليل التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية وخفض الإنفاق الحكومي لموازنة الميزانيات والحد من التضخم".

Samuel P. Huntington, "Democratization and Economic Liberalization: How the World can Modernize," *Harvard International Review* (Summer 1992).

اعتُبرت الرأسمالية بصفة عامة على أنها النظام الأنسب للديمقراطية.

ومن خلال مراجعات الأدبيات (باللغة الإنكليزية والألمانية أساسًا⁽¹⁾)، تسلط هذه الدراسة الضوء على المقاربات التحليلية السائدة في دراسة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ونتائجها قبل الثورات العربية وبعدها، وتستكشف التأمّلات النظرية السابقة والحالية بشأنها. باستخدام كل ذلك، تحاول الدراسة المساهمة في تشكيل فهم أفضل للقضايا المختلفة في المنطقة. يقدّم الجزء الأول منها المفاهيم التحليلية المختلفة ونتائجها قبل الثورات، ويقدم الجزء الثاني لمحة عامة عن تحليلات الثورات العربية. أما الجزء الثالث، فيستعرض التأمّلات النظرية للمقاربات التحليلية السابقة. وأخيرًا، يقدّم الباحث بعض الملاحظات الختامية.

أولاً: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين التحوّل الديمقراطي والسلطوية

بعد ما عُرف بـ "الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي"⁽²⁾، كان كثيرٌ من باحثي دراسات التحوّل الديمقراطي - تُعرف أيضًا باسم دراسات/

1 بعض الأدبيات الألمانية نشرها باحثون ألمان أو معاهد ألمانية باللغة الإنكليزية.

2 والتي بدأت عام 1974 في أوروبا الجنوبية، وفي الثمانينيات في أميركا اللاتينية، ولاحقًا في التسعينيات في أوروبا الشرقية.

Samuel P. Huntington, "Democracy's Third Wave," *Journal of Democracy*, vol. 2, no. 2 (Spring 1991), pp. 13-14.

ونتيجة لذلك، شرع الباحثون في حقل دراسات التحول الديمقراطي في الحديث عن أنواع مختلفة من الديمقراطية أو الأنظمة الهجينة⁽¹⁰⁾، لشرح الانتقالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁽¹¹⁾. غير أن توظيف الباحثين لنموذج التحول الديمقراطي تعرض لكثير من النقد؛ لأنهم غالبًا ما تجاهلوا الاختلافات في التصورات النظرية واعتمدوا اعتمادًا رئيسًا على النماذج الغربية للديمقراطية الليبرالية في قياس النجاح أو الفشل. أحد أهم الانتقادات المرتبطة بالنموذج الخطي السائد للتحول الديمقراطي (أي من السلطوية إلى المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية الليبرالية)، في كونها تقدم الديمقراطية الليبرالية بوصفها نموذجًا عالميًا على نحو حاسم⁽¹²⁾ أو تقدمه بصفته مسارًا غائيًا نحو التنمية والازدهار، فضلًا عن أنها تضيي الطابع العالمي على قواعد الديمقراطية المعروفة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية⁽¹³⁾. انتقدت مثل هذه الدراسات أيضًا؛ لأنها تتجاوز مدى تعقيد العمليات الانتقالية والعوامل الاجتماعية السياسية والاجتماعية الاقتصادية الأساسية. وقد واجه الباحثون بالفعل صعوبات جمة في قياس الانتقالات في عددٍ من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ إذ تعتبر ظواهر مثل العلاقات والبنى غير الرسمية، أو النيوباتريومونالية، أو الريعية، أو الدولة الهشة، عوامل سائدة في علاقات السلطة ودينامياتها. وقد دفع هذا الباحثين من أمثال توماس كاروتز إلى الحديث عن "نهاية نموذج الانتقال"⁽¹⁴⁾.

10 أنواع الديمقراطية المذكورة، مثل "الديمقراطية التفويضية delegative democracy" (Guillermo O'Donnell 1994)، و"الأنظمة الهجينة hybrid regimes" (Terry Karl 1995)، و"الديمقراطية الانتخابية electoral democracy" (Larry Diamond 1996)، و"الديمقراطية غير الليبرالية illiberal democracy" (Fred Zakaria 1997)، و"الديمقراطية المشوهة/ غير المكتملة defective democracy" (Wolfgang Merkel 1999)، طورها الباحثون للتعامل مع التحدي المفاهيمي في دراسة التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية.

Wolfgang Merkel & Aurel Croissant, "Formale und informale Institutionen in defekten Demokratien," *Politische Vierteljahresschrift*, vol. 41, no. 1 (März 2000), pp. 3-4.

استُخدمت هذه الأنواع لاحقًا لفهم الانتقالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

11 ينظر على سبيل المثال:

Diamond, "Elections without Democracy: Thinking about Hybrid Regimes," Brumberg.

12 Holger Albrecht & Oliver Schlumberger, "Waiting for Godot: Regime Change without Democratization in the Middle East," *International Political Science Review*, vol. 25, no. 4 (2004), p. 372.

13 Illiya Harik, "Democracy, 'Arab Exceptionalism' and Social Science," *Middle East Journal*, vol. 60, no. 4 (Autumn, 2006), pp. 682-684.

14 تحدث توماس كاروتز عن "نهاية نموذج الانتقال" (2002)، طالبًا إعادة النظر في بعض الافتراضات المهيمنة في علم الانتقال، مثل: (1) كل انتقال هو انتقال إلى الديمقراطية. (2) تتكون كل عملية تحول ديمقراطي من الانفتاح والاختراق والترسيخ. (3) إجراء الانتخابات هو ممارسة ديمقراطية حاسمة تعزز عملية التحول الديمقراطي وترسيخ المبادئ الديمقراطية. (4) يتأثر الانتقال بمراداة النخبة السياسية والبنى الأساسية، في حين أن الموروثات يكون لها دور

الكتلة الغربية المتزايدة على سياسة العالم، والتي صارت محورية، خصوصًا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ومع الترويج المباشر والمتزايد للديمقراطية من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في أوروبا الشرقية وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وقت لاحق⁽⁷⁾.

وعلى الرغم من أن بعض الأنظمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت قد أظهرت لبرلةً سياسية واقتصادية خلال ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته (مثل خصخصة شركات الدولة، وانحسار نظام الحزب الواحد، وإجراء الانتخابات، و/ أو ظهور مجتمع مدني في عدد قليل من الدول)، فإن الباحثين أكدوا أن هذه الخطوة كانت جزئية واستُخدمت بوصفها تعديلات تكتيكية داخل النظام الدولي واستجابة لضغوط الفاعلين الخارجيين. وفي حقيقة الأمر، فإن الأنظمة نفسها كانت أول من استفاد من هذه "البرلة"؛ إذ وفرت لها وسائل جديدة لـ "تطوير سلطويتها"⁽⁸⁾. تمكنت معظم أنظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من استيعاب أو حتى استغلال التغييرات السياسية والاقتصادية الدولية لصالحها، أي من خلال تلقي المساعدات الخارجية، وكذا منحها صفة الشرعية التي زادت من سيطرتها وسلطانها داخليًا. بعبارة أبسط، لم يكن ثمة تغيير ملحوظ في توزيع السلطات أو الطبيعة السلطوية للنظام، ولم يكن للإصلاحات أي تأثير ملحوظ في الحقوق المدنية أو السياسية الفردية. ومن ثم، بدلاً من أن تكون هذه البرلة فرصة حقيقية للتحول الديمقراطي، كان الانتقال الديمقراطي، إن حدث أصلاً، تحولًا وهميًا أدى في الواقع إلى ترسيخ السلطوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁽⁹⁾.

7 Lisa Anderson, "Searching where the Light Shines: Studying Democratization in the Middle East," *Annual Review of Political Science*, vol. 9 (2006), pp. 205-208; Oliver Schlumberger, *Autoritarismus in der arabischen Welt: Ursachen, Trends und internationale Demokratieförderung* (Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft, 2008), pp. 72-76; Marianne Kneuer, "Externe Faktoren der Demokratisierung: zum Stand der Forschung," in: Gero Erdmann & Marianne Kneuer (eds.) *Externe Faktoren der Demokratisierung* (Baden-Baden: Nomos, 2009), pp. 9-10.

8 Steven Heydemann, "Upgrading Authoritarianism in the Arab World," *Analysis Paper*, no. 13, The Saban Center at the Brookings Institution (2007).

9 Eberhard Kienle, *A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt* (London/ New York: I.B. Tauris, 2001); Heydemann, "Upgrading Authoritarianism in the Arab World,"; Marina Ottaway & Julia Choucair-Vizoso (eds.), *Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World* (Washington DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2008); Ibrahim Elbadawi & Samir Makdisi (eds.), *Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit* (London/ New York: Routledge, 2011).

الأسئلة المعيارية عند البحث في التحول الديمقراطي، ووظفت هذه المقاربة في دراسة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسُميت حينها نهضة دراسات الأوتوقراطية⁽²⁴⁾، أو ما يعرف بما بعد حقبة التحول الديمقراطي⁽²⁵⁾. وفي هذه الدراسات، لم يتوقف الباحثون عند استكشاف الاستراتيجيات والآليات المستخدمة في الأنظمة السلطوية للحفاظ على السلطة والصمود والاستقرار، بل امتد بحثهم أيضاً لفهم الهياكل الاجتماعية السياسية والاجتماعية الاقتصادية التي تؤدي إليها، وذلك بهدف فهم العوامل البنوية المسببة، والتي تبقى على هذه الأنظمة السلطوية قائمة.

إضافةً إلى استخدام القوة والقمع والترهيب عند الحاجة، بين الباحثون أن الأنظمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اعتمدت أكثر على آليات واستراتيجيات مثل احتكار قنوات السلطة والروابط مع المجموعات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الفاعلين الخارجيين الراعين، كما أنها تشتري الدعم والشرعية، داخلياً وخارجياً، وذلك عبر توزيع السلطة والامتيازات واستمالة المعارضة وبناء مؤسسات دولة وهمية وتغيير النخبة في الواجهة⁽²⁶⁾. بتعبير أدق، رأت إيفا بيلين أن قوة الأنظمة السلطوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تكمن في أجهزتها القمعية القوية والناجحة من: (1) قدرة النظام في الحفاظ على الصحة المالية لأجهزته والتي تتحقق بالاعتماد على الدخل الريعي، (2) قدرة النظام على مواصلة تلقي الدعم الدولي باستخدام المصالح الجيوبولتيكية والاقتصادية للفاعلين الخارجيين في المنطقة، (3) انخفاض مستوى مأسسة الدولة بسبب هيمنة منطوق الباتريمونية في الدولة والمجتمع، (4) ضعف إمكانية التعبئة الشعبية ضد النظام بسبب انتشار الفقر وانخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة، وضعف التجربة الديمقراطية و/ أو الارتباط السلبي لمعنى اللبرلة السياسية لدى المجتمعات في المنطقة والمرتبطة بالهيمنة الاستعمارية بدلاً من تقرير المصير⁽²⁷⁾. وبناء عليه، حدد ستيفن هايدمان خمس سمات مميزة لتطور السلطوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،

24 من اللافت للنظر أن هذه النهضة في دراسات الأوتوقراطية كانت جزءاً من التغيير في دراسة التحولات السياسية في كل أنحاء العالم في أعقاب التراجع الديمقراطي العام في أواخر التسعينيات.

Johannes Gerschewski, "The Three Pillars of Stability: Legitimation, Repression, and Co-optation in Autocratic Regimes," *Democratization*, vol. 20, no. 1 (2013), p. 16.

لأخذ نظرة عامة عن أبحاث الأوتوقراطية، ينظر: Gerschewski.

25 Morten Valbjørn, "Reflections on Self-reflections: On Framing the Analytical Implications of the Arab Uprisings for the Study of Arab Politics," *Democratization*, vol. 22, no. 2 (2015), pp. 220-221.

26 Brownlee, pp. 49-57; Brumberg, pp. 6-10; Albrecht & Schlumberger, pp. 376-385.

27 Bellin, pp. 147-151.

وبخصوص منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جادل بعض الباحثين بصعوبة فهم المنطقة من منظور علم الانتقال؛ لأنها لم تشهد أيّ تغيير بنيوي في الأنظمة خلال العقود الماضية. وأبرزت ليزا أندرسون عدد الباحثين الذين درسوا بالفعل "ما ليس موجوداً"، في محاولة منها للبحث في إمكانية حدوث تحول ديمقراطي من خلال دراسة العوامل السياسية والاقتصادية، والتي قد تؤثر في الانتقال في المنطقة، كما جرى في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية⁽¹⁵⁾. وفي الوقت الذي اتفق فيه عدد من الباحثين على الطبيعة السلطوية للأنظمة السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ذهب بعضهم إلى الإشارة إلى استثنائية المنطقة عند الحديث عن التحول الديمقراطي، مؤكدين الصعوبات أو أحياناً حتى استحالة تحوّل هذه الأنظمة إلى الديمقراطية الليبرالية، واستخدموا عبارات من قبيل "ولكنهم باقون"⁽¹⁶⁾ أو "الانتقال إلى اللاشيء"⁽¹⁷⁾ أو "في انتظار غودو"⁽¹⁸⁾ Godot⁽¹⁹⁾ أو "صلابة السلطوية في الشرق الأوسط"⁽²⁰⁾ أو "الاستثناء الأساسي لعملة الديمقراطية"⁽²¹⁾. وليست هذه الافتراضات إلا محض أمثلة تعكس جميعها افتراضاً راسخاً بين الباحثين بشأن ممانعة المنطقة للتحول نحو الديمقراطية الليبرالية. وبعد أن انتشرت فكرة "الاستثناء العربي" في الأكاديميا، غير الباحثون المشتغلون بالمنطقة تركيزهم إلى استكشاف صلابة السلطوية ومتانة في أنظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁽²²⁾. ودُكر في هذه الأدبيات أن الباحث، لكي يفسر إمكانية تغيير النظام، عليه أولاً أن يفهم الأسباب والعوامل المؤدية إلى صمود النظام وصلابته واستقراره⁽²³⁾. وبالنظر إلى هذه التأمّلات، فقد أُعيد إحياء مقارنة جديدة، تتجاوز

محدّد أقل في العملية. (5) من المفترض أن تشمل عملية الانتقال إصلاح مؤسسات الدولة؛ إذ إن بناء الديمقراطية وبناء الدولة مترافقان إلى حد بعيد.

Thomas Carothers, "The End of the Transition Paradigm," *Journal of Democracy*, no. 1 (2002), p. 17.

15 Anderson, pp. 205-208.

16 Janson Brownlee, "And Yet They Persist: Explaining Survival and Transition in Neopatrimonial Regimes," *Studies in Comparative International Development*, no. 37 (2002), pp. 35-63.

17 Brumberg, p. 13.

18 نسبة إلى عنوان مسرحية في انتظار غودو *Waiting for Godot* للكاتب الإيرلندي صمويل بيكيت Samuel Beckett، والتي تدور أحداثها حول رجلين ينتظران شخصاً لا يصل أبداً يدعى غودو؛ وفي أثناء انتظارهما ينخرطان في جملة من المحاورات.

19 Albrecht & Schlumberger, p. 371.

20 Eva Bellin, "The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective," *Comparative Politics*, vol. 36, no. 2 (January 2004), pp. 139-157.

21 Larry Diamond, "Why Are There no Arab Democracies?" *Journal of Democracy*, vol. 21, no. 1 (2010), p. 93.

22 Grimm, p. 2.

23 Schlumberger, *Autoritarismus in der arabischen Welt*, pp. 86-89.

فضلاً عن استخدام الموارد العامة لتحقيق المنفعة السياسية الخاصة، وهيمنة السلطة واستقرار الأنظمة السلطوية في المنطقة؛ ما أعاق بدوره التطور الطبيعي للتنظيم الاجتماعي المستقل والضروري لأي انتقال ديمقراطي⁽³²⁾.

3. العامل الاقتصادي

كان للبنية الريعية أو شبه الريعية المهيمنة في المنطقة تأثير ملموس في طبيعة الدولة ودورها، وكذلك في علاقاتها مع المجتمع. فالمستوى المرتفع للإيجارات الخارجية للدولة، يتيح التمتع بمستوى عالٍ من الاستقلال المالي ودرجة نسبية من الاستقلال الذاتي عن المجتمع ودعمه. ويجعل أثر البنية الريعية (الضرائب والإنفاق وتشكيل المجموعات)، أيضاً، فضلاً عن أثر القمع في النزعة الريعية، النظام السياسي قادراً على الحفاظ على الترتيبات الاجتماعية والسياسية؛ ما يمنع أي فرصة لتحقيق الانتقال الديمقراطي⁽³³⁾.

4. السياق الدولي والإقليمي

تؤدي العديد من العوامل والأسباب دوراً حاسماً في منع التحول الديمقراطي، مثل المصالح الجيوسياسية والاقتصادية للفاعلين الدوليين في المنطقة والاستمرار في إعطاء الأولوية لاستقرار ونبات الحكومات المحلية على الديمقراطية، والتي زادت على نحو ملحوظ في أعقاب عوامة القضايا الأمنية (أي ظهور الحروب الجديدة والحرب على الإرهاب)⁽³⁴⁾، والصراعات الإقليمية المستعصية على الحل (الصراع العربي/ الفلسطيني-الإسرائيلي) و/ أو الصراعات الداخلية (الحروب

هي: 1) الاستيلاء على المجتمعات المدنية واحتواؤها، 2) إدارة الخلاف السياسي، 3) جني فوائد الإصلاحات الاقتصادية الانتقائية، 4) السيطرة على تقنيات الاتصال الجديدة، 5) تنوع الروابط الدولية⁽²⁸⁾.

علاوة على ذلك، أوضح الباحثون العوامل البنيوية والنظمية الأساسية، والتي سمحت لهذه الأنظمة باتباع الآليات والاستراتيجيات المذكورة سابقاً وتنفيذها. وفي حين يبدو أن ثمة جدلاً ضئيلاً بين الباحثين حول الطبيعة السلطوية للأنظمة السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ثمة خمس حجج وافتراضات مختلفة وراء عجز الديمقراطية الليبرالية، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. البنية الاجتماعية

تعيق الهيمنة المستمرة لقيم النيوبطيريركية⁽²⁹⁾ والعلاقات الاجتماعية (القربية) والقبلية والجماعات الدينية أو الإثنية، فضلاً عن المنطق الواسع والمهيمن للتفاعلات الاجتماعية الرأسية السلطوية والتفاعلات غير الرسمية داخل المجتمعات، وتشكيل وتنمية بنى أفقية للمجتمعات المدروسة، مثل البنية الطبقية، والتي تُعدّ ضرورية لبناء الديمقراطية والحفاظ عليها⁽³⁰⁾.

2. البنية السياسية

عززت البنية السياسية المهيمنة للنيوباتريموثيالية⁽³¹⁾ في المنطقة، والتي تتسم بالنزعة الشخصية والنظام الرئاسي والزبائنية والمحسوبية،

28 Heydemann, "Upgrading Authoritarianism in the Arab World," p. 5.

29 يوضح عالم الاجتماع هشام شرابي طبيعة المجتمع وتطوره في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واصفاً إياه بـ "المجتمع الأبوي الجديد". ويعرّف مفهوم النظام الأبوي الجديد بأنه يستمد معناه من مصطلحين: الأبوية والحداثة، على النحو التالي: "النظام الأبوي الجديد، من وجهة نظر كل من الحداثة والتقاليد، ليس حديثاً ولا تقليدياً، فهو بوصفه تكويناً اجتماعياً يفتقر، مثلاً، على حد سواء إلى السمات المشتركة للجماعة (Gemeinschaft) والسمات الحديثة للمجتمع (Gesellschaft). يمكننا تعريف المجتمع الأبوي الجديد بأنه تكوين اجتماعي إنتروي يتميز بطبيعته المؤقتة وبأنواع معينة من التخلف واللاحداثة، ويمكن ملاحظته في اقتصاد دوله وبنيتها الطبقية وكذلك في تنظيمها السياسي والاجتماعي والثقافي". Hisham Sharabi, *Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society* (New York: Oxford University Press, 1988), p. 4.

30 Ibid.; Basam Tibi, "The Simultaneity of the Unsimultaneous: Old Tribes and Imposed Nation-state in the Modern Middle East," in: Philip S Khoury & Joseph Kostiner (eds.), *Tribes and State Formation in the Middle East* (Berkeley/ Los Angeles/ Oxford: University of California Press, 1990), pp. 146-149; Oliver Schlumberger, *Autoritarismus in der arabischen Welt: Ursachen, Trends und internationale Demokratieförderung*, pp. 102-108.

31 النيوباتريموثيالية، كما عرّفها إردمان وإنجل، هي: "مزيج من نوعين من الهيمنة. عناصر الهيمنة البيروقراطية الموروثة والعقلانية القانونية بحيث يتداخل كل منهما مع الآخر. التمييز بين المجالين الخاص والعام موجود رسمياً، ولكنه غير ملاحظ في الممارسة الاجتماعية والسياسية غالباً. ويتعايش بهذا نظامان بدورين أو منطقتين، إرث العلاقات الشخصية والبيروقراطية للعلاقات القانونية-العقلانية غير الشخصية. يخترق النظام الوراثي النظام العقلاني القانوني ويؤثر في منطقته ومخرجاته، لكنه لا يتحكم حصرياً في المنطق القانوني

العقلاني. ومثالياً، يتمتع الناس بدرجة معينة من الاختيار فيما يتعلق بالمنطق الذي يريدون استخدامه لتحقيق أهدافهم بأفضل طريقة ولتحقيق مصالحهم".

Gero Erdmann & Ulf Engel, "Neopatrimonialism Revisited: Beyond a Catch-All Concept," *GIGA Working Paper*, no. 16 (2006), pp. 18-19.

32 Peter Pawelka, "Der Orientalische Staat im 21. Jahrhundert: Zur Reinkarnation des vormodernen Staates in einer globalisierten Welt," in: Peter Pawelka (ed.), *Der Staat im Vorderen Orient: Konstruktion und Legitimation politischer Herrschaft* (Baden-Baden: Nomos, 2008), pp. 42-38; Brownlee, pp. 35-36; Schlumberger, *Autoritarismus in der arabischen Welt*, pp. 110-116.

33 Hazim Beblawi, "The Rentier State in the Arab World," in: Hazim Beblawi & Giacomo Luciani (eds.), *The Rentier State* (London/ New York/ Sydney: Groom Helm, 1987), p. 62; Michael L. Ross, "Does Oil Hinder Democracy?" *World Politics*, vol. 53, no. 3 (April 2001), pp. 356-357; Rolf Schwarz, "The Political Economy of State-Formation in the Arab Middle East: Rentier States, Economic Reform, and Democratization," *Review of International Political Economy*, vol. 15, no. 4 (October 2008), pp. 599-600; Schlumberger, *Autoritarismus in der arabischen Welt*, pp. 116-132.

34 Schlumberger, *Autoritarismus in der arabischen Welt*, pp. 123-129.

فيزوسو السياق الإقليمي باعتباره عائقاً محورياً في وجه الانتقال الديمقراطي في المنطقة⁽⁴²⁾. وأكد إبراهيم البدوي وسمير المقدسي الدور المهم للنفط والصراعات الإقليمية (لا سيما الصراع العربي - الإسرائيلي، وأيضاً الحروب الأهلية والدولية الأخرى)⁽⁴³⁾. وحاج أوليفير شلمبرغر بأنه لا يمكن أيّاً من العوامل التالية: البنية السياسية أو البنية الاجتماعية أو الإطار الاقتصادي، أن يعيق الانتقال الديمقراطي وحده. وبدلاً من ذلك، يقترح أن الجمع بين هذه العوامل الثلاثة مع السياق الدولي والإقليمي وتأثير الفاعلين الخارجيين (عامل رابع) قد يفسر غياب الانتقال الديمقراطي في المنطقة⁽⁴⁴⁾.

أدت إحدى هذه الحجج أو جميعها بالفعل إلى اقتناع العديد من الباحثين بقوة مقاومة المنطقة للانتقال الديمقراطي. وفي الوقت نفسه، مع استمرار السلطوية في المنطقة، اعتُبرت العديد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مستقرة وآمنة عدة عقود⁽⁴⁵⁾. ومع اندلاع موجة الثورات العربية، بدأ أن هذا الاستقرار أو الأمن كان ظاهرياً وهشاً، فقد كانت تلك الدول أكثر استقراراً من الناحية السلطوية⁽⁴⁶⁾. ومن اللافت للنظر أن مثل هذه الأنواع من دراسات الأوتوقراطية قد هيمنت على نطاق التحليل خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وحتى اندلاع الثورات العربية في المدة 2010-2011، والتي فاجأت العديد من المراقبين والباحثين. من بين الاستثناءات القليلة لهذه المقاربات البنيوية في دراسة المنطقة كانت دراسات ما يسمى مقارنة "السياسة من أسفل". بالنسبة إلى الباحثين الذين اتبعوا هذه المقاربة، فإن ديناميات السلطة في سياق السلطوية المتشددة تكون أشد تعقيداً مما تظهره المقاربات البنيوية. وقد ركزوا، بناءً على ذلك، على دراسة الدولة والحكم السلطوي، ولكن "من أسفل"، من خلال التركيز على السياسة الجزئية والمؤسسات غير الرسمية والممارسات اليومية للدولة والمواطنة على المستوى المحلي والتي تتجاوز مركز السلطة⁽⁴⁷⁾.

الأهلية وقضايا الأقليات مثل الأكراد)، والتي لم يجز حلها منذ فترة طويلة بسبب تأثرها بالتدخل الخارجي⁽³⁵⁾.

5. العامل الديني (الإسلامي) أو الثقافي (العربي)

لا يوجد فصل بين الدين والدولة في الإسلام، وهو الأمر الذي لم يؤثر في الأنماط السياسية والاقتصادية فحسب⁽³⁶⁾، بل منَع أيضاً الاعتراف بالحقوق الفردية؛ ما جعل الإسلام يبدو غير متوافق مع الديمقراطية الليبرالية⁽³⁷⁾. ونظراً إلى التاريخ الطويل للتنظيم السياسي السلطوي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أشار باحثون آخرون إلى أنهم لا يرون المشكلة في "الإسلام"، بل في "الثقافة العربية" التي تُعدّ عائقاً في وجه الديمقراطية أو معادية لها⁽³⁸⁾.

ألقي عدد من الباحثين الضوء على عوامل بنيوية أخرى تؤدي إلى فشل الديمقراطية في المنطقة، رافضين بذلك العوامل الثقافية/الدينية (أي الإسلام والثقافة العربية)، لأنها غير مقنعة منهجياً⁽³⁹⁾، أو لأنها تنبع من تفكير مركزي أوروبي⁽⁴⁰⁾. فقد أبرزت بيلين عوامل مثل النزعة الريعية والباتريموالية والدعم الدولي للأنظمة⁽⁴¹⁾. وأكدت شقير-

35 Elbadawi & Makdisi, pp. 2-3.

36 ينظر تيمور كوران على سبيل المثال، والذي يحاج بأن "المؤسسات الرئيسة لاقتصاد الشرق الأوسط ما قبل الحديث، والتي كانت كلها تركز على القانون الإسلامي، أعاق تطور المؤسسات الديمقراطية". ويضيف: "إذا كان الإسلام قد أثر في الأنماط الاقتصادية، فرما يكون قد أثر في الأنماط السياسية أيضاً".

Timur Kuran, "The Economic Roots of Political Underdevelopment in the Middle East: A Historical Perspective," *Southern Economic Journal*, no. 78 (2012), p. 1087.

37 Huntington, "Democracy's Third Wave," pp. 27-30.

38 Alfred Stepan & Graeme B. Robertson, "Arab, not Muslim, Exceptionalism," *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 4 (October 2004), pp. 140-46.

39 يحاج البدوي والمقدسي بأن العامل الثقافي/الديني قد قُدّم على أنه تفسير بديل. Elbadawi & Makdisi, pp. 2-3.

كما يؤكد الأفندي أنه "لا يمكن القول إن معاداة الثقافة للديمقراطية ولا إن البنية الطبقية المتخلفة مسؤولة عن السياسات المضطربة في الشرق الأوسط".

Abdelwahab El-Affendi, "Political Culture and the Crisis of Democracy in the Arab Worlds," in: Elbadawi & Makdisi (eds.), pp. 34-35.

وبناءً عليه، في دراسة إذا ما كان الدين (الإسلام) وراء العنف السائد في المنطقة، الذي ظهر في الحروب الأهلية والإقليمية، يوضح أندرياس هينزكلير أن أفضل طريقة لتفسير الصراعات العنيفة في المنطقة تكون من خلال البحث في المتغيرات الاقتصادية والسياسية. أدت الاختلافات الدينية إلى تطور الخلافات وتصاعدها، إذ كانت محط استغلال الفاعلين الذين يتصرفون بعقلانية على نحوٍ ملحوظ.

Andreas Hasenclever, "Bürgerkriege im Vorderen Orient - Ein Phänomen sui generis?" in: Pawelka (ed.), pp. 192-198.

40 Adam Hanieh, *Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East* (Chicago: Haymarket Books, 2013), p. 4.

41 Bellin, pp. 147-151.

42 Julia Choucair-Vizoso, "Movement in Lieu of Change," in: Ottaway & Choucair-Vizoso (eds.), p. 271.

43 Elbadawi & Makdisi, pp. 2-3.

44 Schlumberger, *Autoritarismus in der arabischen Welt*, p. 89.

45 ينظر على سبيل المثال: "Global Peace Index," Institute for Economics and Peace, 2009, p. 16, accessed on 4/9/2019, at: <https://bit.ly/3r5Mhdw>

46 جرت مراجعة آليات الاستقرار هذه واستراتيجياته نظرياً على يد شيروفسكي الذي اقترح الركائز الثلاث لاستقرار السلطوية: الشرعية (المنتشرة والمحددة)، والقمع (العالي ومنخفض الكثافة)، والاستقطاب (الرسمي وغير الرسمي). Gerschewski, pp. 18-30.

47 Cilja Harders, *Staatsanalyse von Unten. Urbane Armut und politische Partizipation in Ägypten* (Hamburg: Deutsches Orient Institut, 2002).

ثانيًا: الثورات العربية وأزمة شرعية الدولة

وشمال أفريقيا، مدفوعًا بالتأثير المتزايد للمنظمات المالية الدولية (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والتي طلبت تعديلات بنيوية اقتصادية لضمان الدعم المالي، وبسبب نهاية العالم ثنائي القطب لصالح النظام أحادي القطب، والذي أجبر الدول على البحث عن مصدر بديل للتمويل، فقد أدى كل ذلك إلى الحد من قدرة الدول على صنع سياسات مستقلة، وبدأ دور الدولة يتغير من "الدولة المقدّمة للرعاية" إلى الدولة المخصصة كليًا أو جزئيًا (أي رأسمالية المحاسب⁽⁵²⁾). وهنا أخذت الدولة تفشل في أداء وظيفتها الاجتماعية، ولم تعد قادرة على توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية لمواطنيها كما كانت من قبل. وقد تسبب ذلك في تفكك العقد الاجتماعي الشعبي الضمني بين النظام السلطوي والمجتمع (أو ما يسمى بالصفقة السلطوية: الأمن الاقتصادي مقابل التخلي عن الحقوق السياسية)، والتي كانت توفر مستوى معينًا من الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي. ونظرًا إلى أن هذا العقد الاجتماعي الضمني توقف عن أداء وظيفته المنوطة به أداءً فعالاً (أي إن الناس صاروا يتلقون خدمات عامة أساسية أقل جودة، مثل الرعاية الصحية والتعليم، مصحوبة بتفاوتات دخل متزايدة وفقر متفشٍ) ونظرًا إلى التقاء ذلك مع سياسات الدولة المهمّشة أو المميّزة ضد بعض المجموعات على طول الخطوط المناطقية/ الإثنية/ الدينية، صار ولاء الناس للنظام السلطوي أقل؛ ونتيجة لذلك، صارت شرعية الأنظمة الحاكمة موضع تساؤل أمام العديد من المواطنين.

ومن ناحية أخرى، كان باحثون آخرون قد سلطوا الضوء على الأبعاد الاجتماعية والسياسية وتحديثها عن أزمة النظام السياسي أو أزمة شرعية الاقتصاد السياسي للعنف كما هي الحال في سورية وليبيا⁽⁵³⁾، والتي تلخّصت على النحو التالي: بعد التحول عن النظام الشمولي الشعبي السابق للحكم (أي الاشتراكية القومية العربية) إلى نظام استثنائي خاص (يسمى ما بعد الشعبي، ويتأثر بالتحول العالمي إلى النيوليبرالية)، فقد شكّك في الأهداف الأيديولوجية لهذه الأنظمة إضافة إلى التشكيك في تعريفها الأيديولوجي المفروض للمجتمع عند كثير من شرائح مجتمعاتها والتي شعرت بالاستبعاد أو التهميش من حيث الوصول السياسي والاعتراف المجتمعي أو الرفاه الاجتماعي

بعد أن فوجئ الباحثون بالثورات العربية⁽⁴⁸⁾، بيّنوا جملة من الأسباب الرئيسة وراء هذه التطورات السياسية الجديدة. وهنا، اعتُبرت المفاهيم السابقة لدراسات الأوتوقراطية (النيوباتريمونيالية ونتائجها على نحو بعيد) أسبابًا رئيسة خلف الثورات، مثل ارتفاع معدل البطالة بين الشباب على وجه الخصوص، والفساد، والمحسوبية، والقمع الوحشي خاصة الذي تمارسه الأجهزة الأمنية، والإقصاء السياسي، إلى جانب الأشكال المختلفة للتمييز الإثني/ الديني ضد بعض الجماعات⁽⁴⁹⁾. علاوة على ذلك، تحدّث البعض عن استفحال أزمة الدولة في المنطقة⁽⁵⁰⁾. فقد نُظر إلى أسباب مثل أزمة النظام الاقتصادي وإبراز الجوانب المختلفة المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والحرمان من الاحتياجات الأساسية وعلاقتها بالنظام الاقتصادي العالمي، كما هو الحال في مصر وتونس⁽⁵¹⁾، على أنها المحرك لهذه الثورات. يمكن تلخيص ما سبق على النحو التالي: بعد التحول نحو النيوليبرالية الذي بدأ في السبعينيات في بعض دول الشرق الأوسط

48 قلة قليلة من العلماء فقط تمكنت من توقع الثورات العربية. فمن وجهة نظر كارن أغستام وآخرين، كانت مسألة وقت فقط حتى تفقد بعض أنظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استقرارها الظاهري، فـ "لا يمكن الأنظمة العربية السلطوية الجديدة أن تحيا إلا ببقاء قدرتها، والتي كانت تنقل شيئًا فشيئًا، على الاستجابة للمطالب المتنوعة والمتناقضة على نحو متزايد للشركاء الدوليين والنخبة المتنافسة والحركات الشعبية".

Karen Aggestam et al. "The Arab State and Neo-Liberal Globalization," in: Laura Guazzone & Daniela Pioppi (eds.), *The Arab State and Neo-Liberal Globalization: The Restructuring of State Power in The Middle East* (Reading, UK: Ithaca Press, 2009), p. 347.

49 George Joffé, "The Arab Spring in North Africa: Origins and Prospects," *The Journal of North African Studies*, vol. 16, no. 4 (December 2011), pp. 509-518; Adib Nehme, *The Neopatrimonial State and The Arab Spring* (Beirut: Issam Fares Institution for Public Policy and International Affairs, 2016), p. 25; Cilja Harders & Christoph J. König, "Mobilization, Repression, and Coalitions: Understanding the Dynamics of the Arab Spring," *Discussion Paper*, Center for Middle Eastern and North African Politics, Freie Universität Berlin, Berlin (February 2013), pp. 10-12.

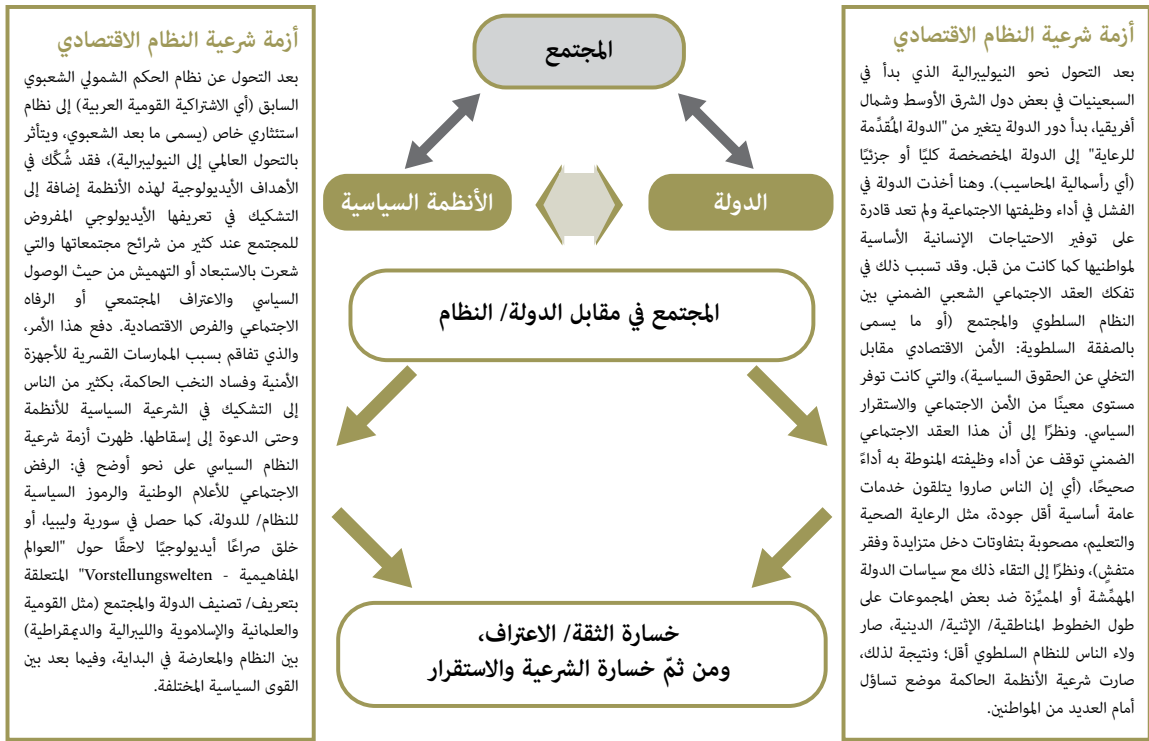
50 Wolfgang Mühlberger, "The State of Arab Statehood: Reflections on Failure, Resilience and Collapse," *26 PAPERS IEMed*, EuroMesco Series, European Institute of the Mediterranean (2015), p. 31.

51 Joffé, pp. 509-518; Toby Dodge, "From the 'Arab Awakening' to the Arab Spring: The Post-colonial State in the Middle East," in: Nicholas Kitchen (ed.), *After the Arab Spring: Power Shift in the Middle East?* (London: London School of Economics and Political Science, IDEAS reports, 2012), pp. 5-11; Raymond Hinnebusch, "Introduction: Understanding the Consequences of the Arab Uprisings: Starting Points and Divergent Trajectories," *Democratization*, vol. 22, no. 2 (2015), pp. 208-210; Irene Weipert-Fenner & Jonas Wolff, "Socioeconomic Contention and Post-revolutionary Political Change in Egypt and Tunisia: A Research Agenda," *Working Papers*, HSFK, no. 24 (2015).

52 ظلت البرلة الاقتصادية/ الخصخصة محدودة وخاصة لسيطرة النظام. لقد طبقت الأنظمة السلطوية السياسة النيوليبرالية بنموذج التنفيذ من الأعلى إلى الأسفل، وفي الوقت نفسه، هيمنت على تنفيذها مجموعة من رجال الأعمال (كانوا من صنع الأنظمة في بعض الأحيان) الذين لديهم علاقات جيدة مع الأنظمة. مؤسسين بذلك رأسمالية المحاسب. Dodge, pp. 9-10.

53 Christoph Schumann, "Die politische Artikulation der Gesellschaft: Politische Ordnung und Revolte in der Arabischen Welt," in: Georges Tamer, Hanna Röbbelen & Peter Lintl (eds.), *Arabischer Aufbruch: Interdisziplinäre Studien zur Einordnung eines zeitgeschichtlichen Phänomens* (Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft, 2014), pp. 37-39; Hinnebusch, "Introduction," pp. 208-210.

شكل يوضح الثورات العربية وأزمة شرعية الدولة



المصدر: إعداد الباحث.

كانت الأسباب والدوافع أشدّ ارتباطاً بشرعية النظام السياسي والاقتصاد السياسي للعنف في سورية وليبيا (أدت الجوانب الاجتماعية الاقتصادية دوراً أيضاً، لكن التبعث كانت مدفوعة بعوامل اجتماعية سياسية في المقام الأول). (ينظر الشكل).

ثالثاً: الثورات بوصفها لحظة للتأمل

شكّلت الثورات العربية على نحوٍ مفاجئ لحظة تأمل ومراجعة لدى كثير من الباحثين⁽⁵⁴⁾. فمن ناحية أولى، ولفهم أفضل للمسببات المباشرة لهذه الثورات، وكذلك لمستقبل سياسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، راجع بعض الباحثين الإحصائيات وجمعوها من المقاربات التحليلية السابقة. كان هذا الأمر مهماً في دراسات التحول الديمقراطي؛ أي عبر التركيز على الجوانب الجديدة، مثل المقاربات

والفرص الاقتصادية. دفع هذا الأمر، الذي تفاقم بسبب الممارسات القسرية للأجهزة الأمنية وفساد النخب الحاكمة، كثيراً من الناس إلى التشكيك في الشرعية السياسية للأنظمة وحتى الدعوة إلى إسقاطها. وظهرت أزمة شرعية النظام السياسي بصفة أوضح في الرفض الاجتماعي للأعلام الوطنية والرموز السياسية للنظام/ للدولة، كما حصل في سورية وليبيا، أو خلق صراعاً أيديولوجياً لاحقاً حول "العوامل المفاهيمية - Vorstellungswelten" المتعلقة بتعريف/ تصنيف الدولة والمجتمع (مثل القومية والعلمانية والإسلاموية والليبرالية والديمقراطية) بين النظام والمعارضة في البداية، وفيما بعد بين القوى السياسية المختلفة. وبإلقاء نظرة فاحصة على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي شهدت ثورات شعبية في المدة 2010-2011، يمكن رؤية كلا الجانبين من الأزمات (الاجتماعية الاقتصادية والاجتماعية السياسية) إلى حد مختلف في هذه الدول وخاصة في الجمهوريات، مقارنة بالأنظمة الملكية. وفي حين كانت أسباب الثورة ودوافعها اجتماعية اقتصادية بطبيعتها في مصر وتونس (تلتها بعد ذلك تعبئة اجتماعية سياسية)،

الثقافة السياسية ومعنى السياسة والمواطنة عند الناس⁽⁶²⁾ - دعوا أيضاً إلى استخدام مقاربات مثل "علم الاجتماع التاريخي" لفهم نتائج الثورات العربية وسياسة المستقبل في دولها⁽⁶³⁾. ولدراسة مسألة الإدماج والإقصاء بين السلطة والنخبة والجمهير، أعيد اقتراح مفاهيم البولياركية (التعددية): تنافس النخبة والادماج الاجتماعي باعتبارها مقاربة تحليلية⁽⁶⁴⁾. ونظرًا إلى تعقد ديناميات السلطة، فقد أعيد النظر في مدى أهمية استكشاف الدولة والحكم "من أسفل" (السياسة الجزئية)، من خلال تقليل التركيز على المؤسسات الرسمية ونخب النظام (من دون إهمال أهميتها) وزيادة التركيز على المؤسسات غير الرسمية والممارسات اليومية للدولة والمواطنة خارج المركز صاحب الامتيازات⁽⁶⁵⁾. ولا ينبغي أيضًا حصر قضية الأمن في بعد الأمن الدولي، بل يجب دراسة القوى الداخلية لوسائل القمع الشرعية⁽⁶⁶⁾.

مع تجميع الخطوط الفاصلة بين الدولة والنظام، وكذلك بين النظام وبعض مكونات المجتمع (الجماعات الطائفية أو القبائل أو العائلات)، لا يمكن اعتبار بعض الفاعلين غير الحكوميين، مثل منظمات المجتمع المدني ونخبة رجال الأعمال، بوصفهم عوامل أو وكلاء مباشرين للتغيير الديمقراطي. وبدلاً من ذلك، جرى تأكيد أهمية التعامل مع المفاهيم الغربية للمجتمع المدني والتكوين الطبقي بحساسية نقدية أعلى عند تطبيقها في سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁽⁶⁷⁾. واقترح البعض النظر إلى ما وراء مؤسسات المجتمع المدني الرسمية وحركاته، من خلال البحث في الأشكال غير الرسمية للنشاط والمشاركة السياسيين⁽⁶⁸⁾. وجرى بالمثل تأكيد أهمية التمييز

العابرة للحدود، وصار النظر إلى الوسائل الرقمية لا يقتصر على دورها بأنها مصدر للمعلومات فحسب، بل أيضًا بصفاتها وسيلة للتعنبة أو للتحليل المتمحور حول المجتمع⁽⁵⁵⁾. وقد رأينا مثل هذه المراجعات في دراسات الأوتوقراطية، وذلك عبر الدعوة إلى مراجعة مفهوم السلطانية⁽⁵⁶⁾ أو التركيز أكثر على الانتشار والتعاون السلطوي العابر للحدود الوطنية (أي دراسات الانتشار)⁽⁵⁷⁾. وفي هذا الإطار، كانت حجة سيلجا هاردرز وكريستوف كونيج مختلفة؛ إذ أشارا إلى أن التركيز على المقاربات البنيوية (المرتبطة باستقرار النظام والتغيير) محدودة في فهمها للثورات العربية: "لا يمكن 'الأزمات القديمة' أن تفسر موجة 'الاحتجاجات الجديدة'⁽⁵⁸⁾. فممن وجهة نظرهما، الأسباب البنيوية معروفة منذ عدة عقود، وفتح هيكل الفرص السياسية لا يمكن أن يوفر تفسيرًا لوقوع الاحتجاجات أو استمرارها في بعض الدول، لكنه يوفّر تفسيرًا في دول أخرى. ولذلك، اقترحا محاولة فهم الثورات العربية، من منظور ديناميات القمع والتحالف (أي التفاعل بين المعارضين والموالين للنظام، والتحالفات المعارضة للنظام والتعنبة الجماهيرية، وديناميات القمع لدى النظام)⁽⁵⁹⁾. ولأن القوات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أدّت دائمًا دورًا حاسمًا في تطوير الدولة والمجتمع وأيضًا خلال الثورات على نحو أوضح، اتجه البعض إلى دراسة الديناميات المدنية والعسكرية⁽⁶⁰⁾.

ومن ناحية أخرى، أخذ بعض الباحثين الإشكالية إلى ما هو أبعد من دراسات الديمقراطية ودراسات الأوتوقراطية، معتمدين على دعوة ليزا أندرسون في عام 2006 إلى اعتبار سياسة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أنها "علم السياسة الحقيقي"⁽⁶¹⁾. وإلى جانب دعوتهم إلى فهم أنظمة الحكم والسياسة في المنطقة - بما في ذلك التماسك الاجتماعي وشرعية النظام السياسي والاقتصاد السياسي للعنف، وأيضًا

62 Ibid., pp. 229-231.

63 Raymond Hinnebusch, "A Historical Sociology Approach to Authoritarian Resilience in Post-Arab Uprising MENA," Memo for the Workshop "The Arab Thermidor: The Resurgence of the Security State" The London School of Economics and Political Science Middle East Centre (10/10/2014).

64 Ibid.

65 Cilja Harders, "Research Note: Participation and Contentious Politics from Below in Arab Autocracies," *Working Paper*, Center for Middle Eastern and North African Politics, Freie Universität Berlin, Berlin, no. 10 (March 2013), p. 4; Malika Bouziane et al., *Local Politics and Contemporary Transformations in the Arab World: Governance Beyond the Center* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2013), pp. 1-4.

66 Benoit Challand, "Squaring the Circle? Transitory and the Arab Revolts," in: Emel Akçalı (ed.), *Neoliberal Governmentality and the Future of the State in the Middle East and North Africa* (London: Palgrave Macmillan, 2016), pp. 26-28.

67 Harders, "Research Note," p. 6.

68 Lina Khatib & Ellen Lust (eds.), *Taking to the Streets: The Transformation of Arab Activism* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2014), pp. 15-16.

55 Joffé, p. 525; Mohammad-Mahmoud Ould Mohamedou & Timothy D. Sisk, "Bringing Back Transitory: Democratization in the 21st Century," *GCSP Geneva Papers*, Research Series no. 13 (November 2013), p. 10.

56 Alfred Stepan & Juan J. Linz, "Democratization Theory and the 'Arab Spring,'" *Journal of Democracy*, vol. 24, no. 2 (April 2013), pp. 15-30.

57 Thomas Richter & Andre Bank (eds.), "Transnational Diffusion and Cooperation in the Middle East," *The Project on Middle East Political Science*, *POMEPS Studies*, no. 21 (2016).

58 Harders & König, p. 7.

59 Ibid., pp. 13-29.

60 Derek Lutterbeck, "Arab Uprisings and Armed Forces: Between Openness and Resistance," *Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces*, vol. 2 (2011); Florence Gaub, "Civil-military Relations in the MENA: Between Fragility and Resilience," *European Union Institute for Security Studies*, *Chaillot Paper*, no. 139 (October 2016).

61 Valbjørn, pp. 228-229.

خاتمة

جرى استكشاف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قبل الثورات العربية في الغالب، إما من وجهة نظر دراسات التحول الديمقراطي أو دراسات الأوتوقراطية، والتي تأثرت بهيمنة القوى الغربية المتزايدة في السياسة العالمية. فمن ناحية، أظهرت دراسات التحول الديمقراطي أن التحولات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العقود الماضية كانت مظلمة، بل إن اللبلة الاقتصادية والسياسية الجزئية أدت في الواقع إلى تعزيز السلطوية، بدلاً من أن تشكل فرصة لإحداث تحول ديمقراطي حقيقي. ومن ناحية أخرى، أوضحت دراسات الأوتوقراطية استراتيجيات الأنظمة السلطوية (أي المزج بين القسر والاستيعاب وتوزيع الروابط الدولية) والعوامل البنوية (أي البنية الاجتماعية العمودية للأبوية الجديدة، والنيوباتريمونيالية الجديدة والريعية والسياقان الدولي والإقليمي) وراء استقرارها ومطواعيتها Resilience.

لاحقاً، ومع موجة الثورات العربية، باتت شرعية النظام الاقتصادي و/ أو السياسي لهذه الأنظمة موضع تساؤل لدى قطاعات واسعة من المجتمع نتيجة لتفاقم المشكلات الاجتماعية الاقتصادية و/ أو الاجتماعية السياسية في هذه الدول. كما كانت الثورات العربية أيضاً لحظة للتأمل ومراجعة المقاربات التحليلية السابقة لدى كثير من الباحثين. حتى دعا البعض إلى النظر بعيداً عن المقاربات التقليدية في دراسة المنطقة. وعلى الرغم من تمثيل جوانب مختلفة ومفاهيم تحليلية جديدة، فإن العديد من الدراسات لم تظهر خروجاً كبيراً عن نطاق دراسات الديمقراطية في مقابل دراسات الأوتوقراطية. وركزت دراسات قليلة على شرح تعقد قضايا المنطقة، من خلال اتباع التفكير المنهجي والتحليل الشامل. فضلاً عن ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه نادراً ما جرى أخذ احتياجات الأشخاص المدروسين ومصالحهم في الاعتبار؛ وبدلاً من ذلك، لا يزال البحث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مفرطاً في العمومية ويتبع النموذج من أعلى إلى أسفل، متأثراً بهيمنة القوى الخارجية (القوى الغربية أساساً) على السياسة المحلية. وأخيراً، من المهم الإشارة إلى أن هذه التحليلات حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكذلك الثورات العربية تكون مفيدة لأخذ نظرة عامة عن هذه المنطقة والسياسة فيها، فلا بد من التأكيد أن النتائج المقدمة في هذه الدراسة عامة، ولذلك تستحق مزيداً من البحث مع إيلاء كل دولة وسياق خصوصية أكبر.

بين الدولة والنظام، وفشل الدولة (بالإشارة إلى البعد الوظيفي) وانهيار الدولة (بالإشارة إلى البعد المؤسسي)⁽⁶⁹⁾؛ بل طالب باحثون آخرون بإعادة فتح النقاش حول الدولة (أي المبالغة في/ التقليل من تقدير الدولة)⁽⁷⁰⁾. وبهذا الخصوص، تساءل البعض عن كيفية النظر إلى الدولة: بصفتها فاعلاً مستقلاً أم أداة للجماعات الطائفية أم فضاء لهيمنة العائلة⁽⁷¹⁾، بينما أعاد باحثون آخرون فحص ديناميات العلاقات بين المجتمع والدولة، مثل إعادة النظر في نهج جويل مغدال "الدولة في المجتمع" (الدول الضعيفة والمجتمعات القوية)⁽⁷²⁾، والتي درست تأثير مجموعات مجتمعية معينة، مثل القبيلة⁽⁷³⁾ أو الطائفة⁽⁷⁴⁾، في تطور الدولة ودورها، وأيضاً حللت تشكيل الطائفية (التطيف Sectarianization) في المنطقة وآثارها في سياسة الدولة والمجتمع الحالية⁽⁷⁵⁾. فضلاً عن ذلك، ونظراً إلى أن التقسيم التقليدي للدولة مقابل المجتمع أو الرؤية الكلاسيكية لتشكيل الطبقات كان يعتبر محدوداً في استيعابه تأثير الفاعلين العابرين للحدود في سياسة المنطقة، فقد اقترحت الرأسمالية والطبقية محاور حاسمة لتحليل الهيراركيات المتغيرة على المستويات الدولية والإقليمية وتأثيراتها في التكوين الاجتماعي على المستوى الوطني⁽⁷⁶⁾. وفقاً لذلك، لا ينبغي إهمال ديناميات العولمة مثل المقاربات العابرة للحدود⁽⁷⁷⁾ والتقاطعية (أي فهم العوامل الخارجية والإقليمية وكذلك العوامل الوطنية والمحلية⁽⁷⁸⁾) في أي تحليل للقضايا المحلية.

69 Oliver Schlumberger, "Contagious Crumbling? Stability, Breakdown, and the Diffusion of Arab State Failure," Memo for the workshop, "Transnational Diffusion, Cooperation and Learning in the Middle East and North Africa", GIGA-POMEPS Workshop (8-9/6/2016).

70 Valbjørn, pp. 229-231.

71 Ibid.

72 Steven Heydemann, "Explaining the Arab Uprisings: Transformations in Comparative Perspective," *Mediterranean Politics*, vol. 21, no. 1 (2016), pp. 196-198.

73 ينظر على سبيل المثال:

"Tribe and State in the Middle East," The Series of Memos on of the London School of Economics and Political Science (LSE), 11/7/2018, accessed on 16/1/2021, at: <https://bit.ly/3t8WokF>

74 ينظر على سبيل المثال:

"The Politics of Sectarianism," The Project on Middle East Political Science, *POMEPS Studies*, no. 4 (2013); "New Analysis of Shia Politics," The Project on Middle East Political Science, *POMEPS Studies*, no. 28 (2017).

75 Nader Hashemi & Danny Postel (eds.), *Sectarianization: Mapping the New Politics of the Middle East* (Oxford: Oxford University Press, 2017).

76 Hanieh, pp. 2-6.

77 Ould Mohamedou & Sisk, p. 10.

78 Challand, pp. 26-28.

المراجع

- _____. "Why Are There No Arab Democracies?" *Journal of Democracy*. vol. 21, no. 1 (2010).
- Elbadawi, Ibrahim & Samir Makdisi (eds.) *Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit*. London and New York: Routledge, 2011.
- Erdmann, Gero & Marianne Kneuer (eds.). *Externe Faktoren der Demokratisierung*. Baden-Baden: Nomos, 2009.
- Erdmann, Gero & Ulf Engel. "Neopatrimonialism Revisited: Beyond a Catch-All Concept." *GIGA Working Paper*. no. 16 (2006).
- Gaub, Florence. "Civil-military Relations in the MENA: Between Fragility and Resilience." European Union Institute for Security Studies. *Chaillot Paper*. no. 139 (October 2016).
- Gerschewski, Johannes. "The Three Pillars of Stability: Legitimation, Repression, and Co-optation in Autocratic Regimes." *Democratization*. vol. 20, no. 1 (2013).
- Grimm, Jannis. "Mapping Change in the Arab World: Insights from Transition Theory and Middle East Studies." *Working Paper Middle East and Africa Division, Institute for International and Security Affairs*. no. 1 (2013).
- Guazzone, Laura & Daniela Pioppi (eds.). *The Arab State and Neo-Liberal Globalization: The Restructuring of State Power in The Middle East*. Reading, UK: Ithaca Press, 2009.
- Hanieh, Adam. *Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East*. Chicago: Haymarket Books, 2013.
- Harders, Cilja & Christoph J. König. "Mobilization, Repression, and Coalitions: Understanding the Dynamics of the Arab Spring." *Discussion Paper*. Center for Middle Eastern and North African Politics. Freie Universität Berlin, Berlin. (February 2013).
- Akçalı, Emel (ed.) *Neoliberal Governmentality and the Future of the State in the Middle East and North Africa*. London: Palgrave macmillan, 2016.
- Albrecht, Holger & Oliver Schlumberger. "Waiting for Godot: Regime Change without Democratization in the Middle East." *International Political Science Review*. vol. 25, no. 4 (2004).
- Anderson, Lisa. "Searching where the Light Shines: Studying Democratization in the Middle East." *Annual Review of Political Science*. vol. 9 (2006).
- Beblawi, Hazim & Giacomo Luciani (eds.) *The Rentier State*. London/ New York/ Sydney: Groom Helm, 1987.
- Bellin, Eva. "The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective." *Comparative Politics*. vol. 36, no. 2 (January 2004).
- Bouziane, Malika et al. *Local Politics and Contemporary Transformations in the Arab World: Governance Beyond the Center*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2013.
- Brownlee, Janson. "And Yet They Persist: Explaining Survival and Transition in Neopatrimonial Regimes." *Studies in Comparative International Development*. no. 37 (2002).
- Brumberg, Daniel. "Liberalization versus Democracy: Understanding Arab Political Reform." *Carnegie Endowment Working Papers, Middle East Series*. no. 37 (2003).
- Carothers, Thomas. "The End of the Transition Paradigm." *Journal of Democracy*. no. 1 (2002).
- Diamond, Larry. "Elections without Democracy: Thinking about Hybrid Regimes." *Journal of Democracy*. vol. 13, no. 2 (2002).

- Joffé, George. "The Arab Spring in North Africa: Origins and Prospects." *The Journal of North African Studies*. vol. 16, no. 4 (December 2011).
- Khatib, Lina & Ellen Lust (eds.). *Taking to the Streets: The Transformation of Arab Activism*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2014.
- Khoury, Philip S & Joseph Kostiner (eds.). *Tribes and State Formation in the Middle East*. Berkeley/ Los Angeles/ Oxford: University of California Press, 1990.
- Kienle, Eberhard. *A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt*. London/ New York: I.B. Tauris, 2001.
- Kitchen, Nicholas (ed.). *After the Arab Spring: Power Shift in the Middle East? IDEAS reports*. London: London School of Economics and Political Science, 2012.
- Kuran, Timur. "The Economic Roots of Political Underdevelopment in the Middle East: A Historical Perspective." *Southern Economic Journal*. no. 78 (2012).
- Lutterbeck, Derek. "Arab Uprisings and Armed Forces: Between Openness and Resistance." *Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces*. vol. 2 (2011).
- Merkel, Wolfgang & Aurel Croissant. "Formale und informale Institutionen in defekten Demokratien." *Politische Vierteljahresschrift*. vol. 41, no. 1 (März 2000).
- Mühlberger, Wolfgang. "The State of Arab Statehood: Reflections on Failure, Resilience and Collapse." 26 *PAPERS IEMed*. EuroMesco Series. European Institute of the Mediterranean (2015).
- Nehme, Adib. *The Neopatrimonial State and The Arab Spring*. Beirut: Issam Fares Institution for Public Policy and International Affairs, 2016.
- "New Analysis of Shia Politics." The Project on Middle East Political Science. *POMEPS Studies*. no. 28 (2017).
- O'Donnell, Guillermo, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead. *Transitions from Authoritarian Rule: Harders, Cilja, Staatsanalyse von Unten. Urbane Armut und politische Partizipation in Ägypten*. Hamburg: Deutsches Orient Institut, 2002.
- _____. "Research Note: Participation and Contentious Politics from Below in Arab Autocracies." *Working Paper*, Center for Middle Eastern and North African Politics. Freie Universität Berlin, Berlin. no. 10 (March 2013).
- Harik, Iliya. "Democracy, 'Arab Exceptionalism' and Social Science." *Middle East Journal*. vol. 60, no. 4 (Autumn 2006).
- Hashemi, Nader & Danny Postel (eds.) *Sectarianization: Mapping the New Politics of the Middle East*. Oxford: Oxford University Press, 2017.
- Heydemann, Steven. "Upgrading Authoritarianism in the Arab World." *Analysis Paper*. no. 13. The Saban Center at the Brookings Institution (2007).
- _____. "Explaining the Arab Uprisings: Transformations in Comparative Perspective." *Mediterranean Politics*. vol. 21, no. 1 (2016).
- Hinnebusch, Raymond. "A Historical Sociology Approach to Authoritarian Resilience in Post-Arab Uprising MENA." Memo for the workshop "The Arab Thermidor: The Resurgence of the Security State". The London School of Economics and Political Science Middle East Centre (10/10/2014).
- _____. "Introduction: Understanding the Consequences of the Arab Uprisings: Starting Points and Divergent Trajectories." *Democratization*. vol. 22, no. 2 (2015).
- Huntington, Samuel P. "Democracy's Third Wave." *Journal of Democracy*. vol. 2, no. 2 (Spring 1991).
- _____. "Democratization and Economic Liberalization: How the World can Modernize." *Harvard International Review* (Summer 1992).

- Sharabi, Hisham. *Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society*. New York: Oxford University Press, 1988.
- Stepan, Alfred & Graeme B. Robertson. "Arab, not Muslim, Exceptionalism." *Journal of Democracy*. vol. 15, no. 4 (October 2004).
- Stepan, Alfred & Juan J. Linz. "Democratization Theory and the 'Arab Spring'." *Journal of Democracy*. vol. 24, no. 2 (April 2013).
- Tamer, Georges, Hanna Röbbelen & Peter Lintl (eds.). *Arabischer Aufbruch: Interdisziplinäre Studien zur Einordnung eines zeitgeschichtlichen Phänomens*. Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft, 2014.
- The Economist Intelligence Unit. *Democracy Index 2017, Free Speech Under Attack*. at: <https://bit.ly/3t0szCu>
- "The Politics of Sectarianism." The Project on Middle East Political Science. *POMEPS Studies*. no. 4 (2013).
- "Tribe and State in the Middle East." The Series of Memos on of the London School of Economics and Political Science (LSE). 11/7/2018. at: <https://bit.ly/3t8WokF>
- Valbjørn, Morten. "Reflections on Self-reflections: On Framing the Analytical Implications of the Arab Uprisings for the Study of Arab Politics." *Democratization*. vol. 22, no. 2 (2015), pp. 218-238.
- Weipert-Fenner, Irene & Jonas Wolff. "Socioeconomic Contention and Post-revolutionary Political Change in Egypt and Tunisia: A Research Agenda." *Working Papers*. HSFK, no. 24 (2015).
- Zakaria, Fareed. "The Rise of Illiberal Democracy." *Foreign Affairs*. vol. 76, no. 6 (November/December 1997).
- Comparative Perspectives*. Baltimore/ London: The Johns Hopkins University Press, 1986.
- Ottaway, Marina & Julia Choucair-Vizoso (eds.) *Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World*. Washington DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2008.
- Ould Mohamedou. Mohammad-Mahmoud & Timothy D. Sisk. "Bringing Back Transitology: Democratisation in the 21st Century." *GCSF Geneva Papers*. Research Series no. 13 (November 2013).
- Pawelka, Peter (ed.). *Der Staat im Vorderen Orient: Konstruktion und Legitimation politischer Herrschaft*. Baden-Baden: Nomos, 2008.
- Richter, Thomas & Andre Bank (eds.) "Transnational Diffusion and Cooperation in the Middle East." The Project on Middle East Political Science. *POMEPS Studies*. no. 21 (2016).
- Ross, Michael L. "Does Oil Hinder Democracy?" *World Politics*. vol. 53, no. 3 (April 2001).
- Schlumberger, Oliver. "Contagious Crumbling? Stability, Breakdown, and the Diffusion of Arab State Failure." Memo for the workshop "Transnational Diffusion, Cooperation and Learning in the Middle East and North Africa." *GIGA-POMEPS Workshop* (8-9/6/ 2016).
- Schlumberger, Oliver. *Autoritarismus in der arabischen Welt: Ursachen, Trends und internationale Demokratieförderung*. Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft, 2008.
- Schwarz, Rolf. "The Political Economy of State-Formation in the Arab Middle East: Rentier States, Economic Reform, and Democratization." *Review of International Political Economy*. vol. 15, no. 4 (October 2008).